

نشرة إعلامية

INFCIRC/736

Date: 7 November 2008

General Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
وردت من البعثة الدائمة لمصر لدى الوكالة
بشأن الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى
لاستعراض السياسات المتعلقة بالاتفاق التعاوني
الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب
في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أfra)

١ - تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من البعثة الدائمة لمصر تتضمن الوثائق الصادرة عن الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض السياسات المتعلقة بالاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أfra) التي عُقدت في مدينة أسوان بمصر يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢ - ويعمّ طيه للإحاطة نص الرسالة وكذلك، وفقاً لما هو مطلوب فيها، المرفقات التي تتضمن "إعلان أسوان"، و"خطة عمل أسوان"، و"المحة مختصرة عن الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي (٢٠١٣-٢٠٠٨)."

سفارة جمهورية مصر العربية فيينا

10.09.2008
UN/362/08

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (أمانة جهازي تقرير السياسات)، ويشرفها أن ترافق طيه الوثائق التالية الصادرة في إطار انعقاد الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض السياسات المتعلقة بالاتفاق التعاوني للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النووية (أفرا) يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في مدينة أسوان (مصر):

- "إعلان أسوان"
 - "خطة عمل أسوان"
 - "لمحة مختصرة عن الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي (٢٠١٣-٢٠٠٨)"
- وذلك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية من الأمانة أن تتفضل إن أمكن بتعيم الوثائق السالفة الذكر على جميع الدول الأعضاء في إطار البنود المعنية ضمن جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر العام للوكالة.

وتعتزم البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية هذه الفرصة كي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن فائق تقديرها.

[خت]

إلى أمانة جهازي تقرير السياسات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا - النمسا



اتفاق أفرا

الاتفاق التعاوني الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم
والتكنولوجيا النووية

الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض سياسات اتفاق أفرا
إعلان أسوان
مصر ٢٠٠٧

الدبياجة

نحن - الوزراء ورؤساء الوفود المسؤولين عن العلوم والتكنولوجيا النووية في الدول الأعضاء في الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية (اتفاق أفرا)، المجتمعين في "الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض السياسات" المعقدة في أسوان (مصر) يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ،

إذ نعترف بالقرار الصادر عن اجتماع الممثلين السابع عشر المعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن تنظيم "حلقة دراسية رفيعة المستوى لاستعراض السياسات" ،

وإذ نذكر بالالتزامات والمقررات المتخذة في "المؤتمر الأفريقي الأول الرفيع المستوى بشأن الطاقة النووية: المساهمة في السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" ، المعقد في مدينة الجزائر، بالجزائر، يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ،

وإذ نذكر بالقرار (EX.CL/Dec.339 (X)) الصادر عن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقد يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في أديس أبابا (أثيوبيا) بشأن مساهمة الطاقة النووية في السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإدراكاً منا للتقدم الملحوظ الذي أحرز في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي؛ ولما له من تأثير على تحسين الصحة البشرية، والتغذية، والزراعة، وإدارة الموارد المائية، والطاقة، والصناعة، وحماية البيئة،

وإذ نأخذ في اعتبارنا الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا النووية في تحقيق تطلعات أفريقيا المشتركة حسبما نص عليها اتفاق أفرا،

وإذ نعترف بالحاجة إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في العلوم والتكنولوجيا النووية،

وإذ نضع في اعتبارنا توصيات "اللجنة المعنية بأفريقيا" و"أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية" وكذلك تزايد الاهتمام الدولي بدور العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية المستدامة،

وإذ ندرك كذلك الحاجة إلى إحداث زيادة ملحوظة في الدعم المقدم من أجل ترويج العلوم والتكنولوجيا النووية وكذلك البحث التطويرية والتعليم والتدريب داخل إطار اتفاق أفرا،

وإذ ندرك ضرورة بذل جهود أكبر من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بغية دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا،

وسعيًا منا إلى استكشاف جميع السبل والفرص المتاحة أمام أفريقيا - بما في ذلك توليد الكهرباء وتحلية المياه عبر الطاقة النووية - حتى يتسنى لها أن تحقق تمنياتها وتبلغ الأهداف الإنمائية للألفية، في ظل مراعاة احتياجات سكانها في مجال الصحة، والزراعة، والغذاء، والموارد المائية، والطاقة، والصناعة، من خلال عدة أمور منها التعاون وإرساء شراكات استراتيجية،

وإذ نشدد على الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية البشرية، وفقاً للمادة الثانية من نظامها الأساسي والمادة الرابعة من معايدة عدم الانتشار،

وإدراكاً منا لقدرة الطاقة النووية على المساهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا كشرط مسبق للتقدم ورفع مستوى معيشة شعوب القارة،

وإذ نشدد على ما أبداه العالم كله من اهتمام متجدد بالقوى النووية باعتبارها مصدر طاقة مجدياً ومستداماً وباعتبارها خياراً استراتيجياً يتيح تنوع مصادر توليد الكهرباء بما يكفل أمن الطاقة في القارة الأفريقية،

وإذ ندرك أيضاً الحاجة إلى إنشاء صندوق يكفل إدامة وتعزيز الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية في القارة الأفريقية،

فإننا:

١- نشكر الحكومة المصرية على استضافة هذه الحلقة ونعرب عن تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء الدعم الذي قدمته من أجل تنظيم هذه الحلقة؛

٢- ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان الأفريقية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وندعو إلى تقوية أواصر التعاون في ما بين البلدان الأفريقية ضمن إطار اتفاق أفراء؛

٣- ونؤكد الحاجة إلى تعزيز سياسات تتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية على الصعيد الوطني والإقليمي بغية دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان في أفريقيا؛

٤- ونرحب بالتعاون القائم بين الدول الأفريقية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونناشد الوكالة أن تقوي تعاونها مع الدول الأفريقية على الصعيد الثنائي وكذلك من خلال اتفاق أفراء،

٥- ونحث الدول الأفريقية على زيادة ما تخصصه في ميزانياتها للبرامج الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية؛

٦- وندعو إلى إنشاء صندوق تابع لاتفاق أفراء يتولى دعم تطوير العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا؛

٧- ونجدد التزامنا بروح ومبادئ اتفاق أفراء، باعتباره إطار التعاون بين البلدان الأفريقية وباعتباره أيضاً آلية تكفل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٨- ونؤيد تحسين الإجراءات الإدارية المتعلقة باتفاق أفراء بغية زيادة فعاليته وكفاءاته وتعزيز التبني الكامل لبرامجه من جانب الدول الأفريقية؛

٩- ونعتمد "إطار أفراء التعاوني الاستراتيجي الإقليمي" للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، الذي يحدد مجالات الأولويات فيما يخص التعاون في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية؛

- ١٠ - ونعرب مجدداً عما نوليه من اهتمام لإنشاء بنية أساسية وطنية تتعلق بالأمان الإشعاعي والتصريف في النفايات، وفقاً لقواعد والمتطلبات الدولية ذات الصلة؛
- ١١ - ونعلن مجدداً التزامنا بمواصلة إيلاء أولوية عالية لاحتياجات البلدان الأفريقية الأقل تقدماً في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية، وذلك من خلال تعزيز طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- ١٢ - ونتعهد بكفالة أن تكون برامجنا الوطنية تدعم تنفيذ برامج ومشاريع أفراء؛
- ١٣ - ونناشد شركاء اتفاق أفراء وأصحاب المصلحة، خاصة المنظمات الدولية، تقديم دعم مالي للأنشطة والبرامج التي يضطلع بها اتفاق أفراء؛
- ٤ - ونؤكد من جديد أهمية تنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف النووية، ونناشد الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الدولية دعم تنفيذ استراتيجية أفراء في هذا المضمار؛
- ١٥ - وننوه بزيادة مشاركة النساء والشباب في العلوم والتكنولوجيا النووية؛
- ٦ - ونعتمد "خطة العمل" الملحة بالوثيقة الخاتمة للحلقة الدراسية.

اعتمد هذا الإعلان في أسوان يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧



اتفاق أفرا

الاتفاق التعاوني الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في
مجال العلم والتكنولوجيا النوويين

الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض سياسات اتفاق أفرا
خطة عمل أسوان

٢٠٠٧ مصر

- ١- تشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى، ودعوة المؤسسات (الجامعات، والمعاهد البحثية النووية الوطنية، والصناعات، والهيئات المهنية النووية) لدى الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية إلى الانضمام إلى شبكة أفرا- نست (شبكة العلوم والتكنولوجيا النووية) التي يزمع إنشاؤها في بلد مضيف والتي ستكون لهاأمانة.
- ٢- الاعتراف بمراكز إقليمية مختارة مختصة بالتعليم المهني والعلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل إدارة برامج أكاديمية تكفل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم والتكنولوجيا النووية ودراسات تخفيط الطاقة.
- ٣- إقامة مصرف بيانات بشأن المرافق والموارد البشرية والهيكل الداعمة بغية إنشاء موقع إلكتروني وشبكة إلكترونية يربطان فيما بعد بشبكة إينيس التابعة للوكلة وبمؤسسات تعليمية نووية أخرى، ووضع مقررات لاقتاء وإقامة مرافق نووية مركبة متقدمة مختصة بالتعاون الإقليمي بحيث تتولى دعم البحوث التطويرية وأنشطة التعليم والتدريب.
- ٤- استهلال برامج المنح الدراسية التوليفية التابعة لشبكة أفرا- نست، التي تفضي إلى الحصول على درجات علمية أعلى وتتبني أنشطة الحصول على درجات جامعية في مجال الوقاية من الإشعاعات والفيزياء الطبية الخ.
- ٥- تنظيم دورات تدريبية موجهة إلى مديري الموارد البشرية بغية تمكين الدول الأعضاء من تطوير برامج لإدارة الموارد البشرية من أجل البرامج الوطنية المنشأة في هذا الصدد حسبما هو مبين في الإطار البرنامجي القطري. (من المهم أن تدرج الدول الأعضاء خطط لتطوير الموارد البشرية داخل إطارها البرنامجية القطرية.)
- ٦- ينبغي أن تقدم جميع البلدان الأعضاء في اتفاق أفرا مساهمات عينية أو نقدية تكفل تنفيذ مشاريع أفرا تفيذاً كاملاً. إن تنفيذ برنامج أفرا تفيذاً كاملاً في أي عام من الأعوام يتطلب مبلغاً إضافياً لا بد أن يأتي من الجهات المانحة وكذلك من الدول الأعضاء في أفرا. وبينبغي لبلدان أفرا أن تقدم مساهمات طوعية في ميزانية أفرا. وسيطبق هذا التدبير تدريجياً من أجل الوصول إلى ٢٥٪ من الميزانية المطلوبة لتنفيذ مشاريع أفرا غير المملوكة. وستكون أنصبة الدول الأعضاء مستندة إلى جدول الاشتراكات في الأمم المتحدة. ومن أجل تأمين ورود تلك المساهمات في أقرب وقت ممكن من السنة يتوقع أن تتحمل لجنة أفرا المعنية بحشد الموارد كامل مسؤولية جمع تلك المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء على أساس طوعي. وسيتضمن تقرير أفرا السنوي عرضاً للمساهمات السنوية التي تقدمه الدول الأعضاء إلى أفرا.
- ٧- وبينبغي الاستعانة، عند الحاجة، بخبير متخصص في حشد الأموال.
- ٨- يقوم الوزير المسؤول عن شؤون أفرا في البلد الذي يترأس أفرا في السنة المعينة بموافاة الجهات المانحة المحتملة بمشاريع أفرا التي تحتاج إلى موارد مالية إضافية. ومن أجل هذا الغرض يلزم أن تسعى "اللجنة إدارة برنامج أفرا" جاهدة إلى إتاحة وثائق المشاريع في غضون الربع الأخير من العام السابق على تنفيذ المشاريع.

- ٩ - ينبغي أن تواصل الوكالة دعم أفرا، وأن تنظر في زيادة دعمها المالي لبرامجه؛ وذلك نظراً لتزايد عدد أعضائه واتساع نطاق برامجه.
- ١٠ - تنشئ بلدان أفرا صندوقاً تابعاً لأفرا يمكن أن يساهم من خلاله شركاء أفرا الإنمائيون. وسيتم تقييم طرائق إنشاء وإدارة هذا الصندوق، تمهدأً لتقديم توصيات في هذا الصدد إلى الاجتماع القادم لممثلي أفرا.
- ١١ - يُعرض، على الوكالة، الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي المعتمد؛ وذلك بغرض تدقيقه لغوياً.
- ١٢ - يرجى من الوكالة أن تتولى توزيع التقرير الكامل المعنون "برنامج أفرا – أكثر من ١٥ عاماً من التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية"، كوثيقة إعلامية INFCIRC، على جميع الدول الأعضاء وعلى الجهات المانحة المحتملة الأخرى.
- ١٣ - يلزم أن يعرض على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغرض التدقيق اللغوي، كل من الموجز الجامع للإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي وإعلان أسوان؛ وأن يترجماً إلى اللغتين الفرنسية والعربية؛ وأن ينفذاً من جانب الدول الأعضاء.
- ١٤ - تلتزم الدول الأعضاء في أفرا بأن تعمل على نحو وثيق مع "لجنة الطاقة الأفريقية" بغية تطوير استخدام الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء في أفريقيا.



اتفاق أفرا

الاتفاق التعاوني الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال
العلم والتكنولوجيا النوويين

لمحة مختصرة عن الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي
(٢٠٠٨ - ٢٠١٣)

الف- خلية

نشأ الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرا) عن مبادرة من بعض الدول الأعضاء الأفريقية التي طلبت من الوكالة في عام ١٩٨٨ المعاونة على وضع ترتيب إقليمي للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين في أفريقيا. وقد دخل اتفاق أفرا حيز النفاذ في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠ كاتفاق حكومي دولي، يوضح مسؤوليات الدول الأعضاء في هذا الاتفاق وأشكال التعاون فيما بينها، كما يحدد الجوانب المشتركة بين هذه الدول الأعضاء والشركاء في الاتفاق. ورغم أن الوكالة ليست طرفاً في اتفاق أفرا، فإنه تقع على عاتقها مهمة توفير الدعم التقني والعلمي فضلاً عن الدعم الإداري وفقاً للقواعد والإجراءات التي تنظم تقديم المساعدات التقنية إلى الدول الأعضاء فيها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغ حجم العضوية في اتفاق أفرا ٣٤ بلداً أفريقياً هي: الجزائر، وإثيوبيا، وإريتريا، والسنغال، والسودان، وغابون، والكامرون، والمغرب، والنiger، وأنغولا، وأوغندا، وبين، وبوتسلوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتanzانيا، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيراليون، وغانـا، وكوت ديفوار، وكينيا، ولـيبـيا، ومـالـي، ومـدـغـشـقـر، ومـصـر، وموريـتـانـيا، وموريـشـيوـس، ونـامـبـيا، ونيـجـيرـيا.

وخلال الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى لاستعراض السياسات التي عقدت في أسوان خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في نطاق اتفاق أفرا، أقرّت البلدان الأطراف في الاتفاق وثيقة تضمنت إطاراً تعاونياً استراتيجياً إقليمياً. والوثيقة الحالية، المعروفة باسم "لمحة مختصرة عن الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي"، هي ملخص للإطار المذكور.

الف- ١ - الأهداف الاستراتيجية لاتفاق أفرا

يحدد اتفاق أفرا خمسة أهداف استراتيجية. وهذه الأهداف هي:

الهدف ١: تعزيز المساهمة المستدامة للعلم والتكنولوجيا النوويين في تلبية احتياجات التنمية وتحقيق مصالح الدول الأعضاء؛

الهدف ٢: ترسیخ ثقافة المساعدة المتبادلة والتعاون الإقليمي بغية الاستفادة على نحو فعال من الدراسية والبنية الأساسية المتاحة في المجال النووي؛

الهدف ٣: تعزيز ثقافة الأمان والأمن النوويين على المستوىين الإقليمي والوطني بما يكفل استغلال العلم والتكنولوجيا النوويين بشكل مثمر؛

الهدف ٤: التفاعل باستمرار مع القائمين على اتخاذ القرارات ودوائر المجتمع المدني والمستخدمين وعامة الجمهور ونشر الوعي فيما بينهم بشأن الفوائد الناتجة عن تطبيق العلم والتكنولوجيا النوويين للأغراض السلمية.

الهدف ٥: تأسيس قواعد الإدارة الرشيدة والتميز في إدارة الأنشطة المضطلع بها داخل المنطقة.

ألف- ٢ - الغرض من الإطار التعاوني الاستراتيجي الإقليمي

يتطلب بلوغ الأهداف الاستراتيجية الإقليمية تعاوناً فعالاً فيما بين البلدان الأفريقية استناداً إلى إطار التعاون الاستراتيجي الإقليمي. والغرض من هذا الإطار هو الوقوف على الفرص المتاحة للتعاون الإقليمي وترتيب أولوياتها من أجل التعزيز المستدام لتطبيق العلم والتكنولوجيا النووين للأغراض السلمية، على أساس تقويم متعمق لمشاكل واحتياجات وأولويات التنمية الإقليمية الأكثر إلحاحاً في السياق الاجتماعي-الاقتصادي الأفريقي. كما يقصد بالإطار المذكور تيسير بناء شراكات استراتيجية مع سائر الهيئات والوكالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وسوف يكون الإطار التعاوني الإقليمي بمثابة أساس لصياغة برامج إقليمية تتبثق عن اتفاق أفراداً كما سيُستخدم، تباعاً، كإطار مرجعي في غضون عملية تطوير المشاريع الإقليمية المنفذة ضمن هذا الاتفاق. ويُتوقع، في هذا السياق، أن يفضي الإطار المذكور إلى تطبيق آليات ذات فعالية وكفاءة في مجال التعاون الإقليمي.

باء- الفرص المتاحة للتعاون المستقبلي ومواقع التركيز في البرامج

إندراكاً للحاجة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى سائر أشكال المساعدة التقنية التي توفرها البلدان المتقدمة، ينصبُ التركيز في اتفاق أفراداً على استخدام الدراية المتاحة والمرافق القائمة على النطاق الإقليمي بغض النظر عن تطبيق وتنفيذ وتدقيق برامج تعاونية في نطاق خمسة مجالات موضوعية، وهي الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والموارد المائية، والطاقة، والتطبيقات الصناعية. وفي هذا الصدد، يُعد إنشاء بنية أساسية رقابية ملائمة أحد الشروط الأساسية اللازمة لتطبيق التكنولوجيا النووية في هذه المجالات الموضوعية. ويرد في الفصول ٣ إلى ٨ من إطار التعاون الإقليمي وصف لأشكال التعاون الإقليمي في نطاق هذه المجالات الموضوعية. ويتطلب ذلك وبالتالي تعاوناً استباقياً في إنشاء البنية الأساسية اللازمة للأمن الإشعاعي وأمان النفايات وتدعمها في الدول الأعضاء.

باء- ١ - الصحة البشرية

إن اتفاق أفراداً يسلم بعدم كفاية الخدمات الصحية وهبوط مؤشرات القطاع الصحي إلى ما دون المعدل العالمي في كثير من الدول الأعضاء الأفريقية. فمؤشرات الحالة الصحية في أفريقيا، مثل الأعمار المتوقعة عند الولادة ومعدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات، متدنية عموماً مقارنة بالمعدل العالمي.

ويعدُ سوء الحالة الصحية بصفة عامة مؤشراً للفقر وعاملًا مساهماً فيه. ومن بين المشاكل الصحية الرئيسية انتشار سوء التغذية وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض السارية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والمalaria والسل والحمى الصفراء، فضلاً عن الأمراض غير المعدية، وأبرزها السرطان والوفيات قبل الولادة وفيات الأطفال وداء السكري وأمراض الشريان التاجي وقصر توقعات الأعمار بشكل عام.

ويتوقع أن تؤدي بعض البرامج الجارية إلى تحسين الحالة الراهنة، لكن نظل هناك تهديدات كثيرة مثل نقص التمويل المستدام والموارد البشرية. كما يتوقع أن يزداد معدل الإصابة بأمراض غير معدية مثل السرطان وداء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

وثمة مشاكل صحية رئيسية محددة في مجال الصحة البشرية يمكن معالجتها باستخدام التقنيات النووية وهي:

باء-١-١- السرطان

إن العباء الثقيلة الذي يلقى السرطان على كاهل البلدان الأفريقية آخذ في التزايد. ويُعزى هذا الاتجاه إلى التغيير في الأنماط المعيشية، والتعرض البيئي، وعدم إتاحة تكنولوجيا الرعاية الصحية الملائمة، وعدم كفاية مراكز التشخيص والعلاج الحديثة، وتأثر مرضى السرطان في التماس الرعاية.

ولا توجد لدى غالبية البلدان في أفريقيا أية سياسة لمكافحة السرطان، وغالباً ما يواجه الفنيون المختصون بالرعاية الصحية معضلات أخلاقية عند تحديد الأولويات بسبب محدودية الموارد. والكشف المبكر، شاملًا فحص المجموعات السكانية عديمة الأعراض والتوعية بالعلامات المبكرة للمرض وأعراضه، يزيد احتمالات الشفاء. وينبغي دعم ذلك بمرافق للتشخيص والعلاج. ومعظم البلدان في أفريقيا لا تملك بنية أساسية ومرافق تقني بغرض علاج السرطان، بما يتطلبه من جراحة وعلاج كيميائي وعلاج بالأشعنة. وإضافة إلى نقص المعدات اللازمة لمكافحة السرطان، فإن أفريقيا تعاني نقصاً حاداً في الخبراء المختصين بالسرطان مثل أخصائيي الأمراض وأخصائيي طب الأورام الجراحي وأخصائيي طب الأورام الإشعاعي وأخصائيي طب الأورام والفيزيائيين النوويين والفيزيائيين الطبيين. ويلعب طب الأورام الإشعاعي دوراً رئيسياً في معالجة أنواع السرطان المبكرة والمتقدمة على السواء.

وسيعزز اتفاق أفرا الجوانب التالية:

- الاستخدام الأمثل لمرافق العلاج الإشعاعي المتاحة في المنطقة فضلاً عن إنشاء مرافق إضافية.
- تعليم وتدریب الفيزيائيين الطبيين وأخصائيي طب الأورام الإشعاعي داخل المنطقة.

باء-٢-١- سوء التغذية ووفيات الأطفال

إن واحداً من أصل كل عشرة أطفال يولدون في البلدان النامية يموت قبل أن يبلغ عامه الخامس. وهذا المعدل البالغ الارتفاع للوفاة - يموت أكثر من ١٠ ملايين طفل يافع إجمالاً في البلدان النامية سنوياً - إنما يشير إلى مدى قابلية الأطفال الرضّع والأطفال اليافعين للتأثير بسوء التغذية وضعف الحالة الصحية. ويساهم سوء التغذية في وفاة أكثر من نصف عدد الأطفال الذين يفارقون الحياة في البلدان النامية.

ولدى بلدان كثيرة في أفريقيا برامج مختصة بإعادة التأهيل التغذوي للأطفال المصابين بسوء التغذية. وسيعزز اتفاق أفرا، بدعم من الوكالة، استخدام النظائر المستقرة في تقويم مدى فعالية هذه البرامج.

باء-٣-١- الأمراض السارية

إن البشرية تتکبد ثمناً باهظاً بسبب الأمراض السارية. فهناك بليونان من البشر معرضون للمalaria على نطاق العالم؛ وتحدث نحو نصف بليون حالة إكلينيكية وما يصل إلى ٣ ملايين حالة وفاة في العالم سنوياً. وتشير التقديرات إلى أن ٩٠% من هذه الوفيات لأطفال دون سن الخامسة.

كما يعد السل من الأمراض المعدية الواسعة الانتشار على النطاق العالمي، حيث يذهب ضحيته ملايين البشر سنوياً. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من الأمراض السارية الأخرى، بما فيها الالتهاب الرئوي والإسهال والحمبة وداء الأظافر وداء المتقيبات وداء الحبيبات وداء الخيطيات، تثير مخاوف صحية بالغة.

ويعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وباءً عالمياً ظل يمثل تحدياً للعلماء وسائر الجهات المعنية طوال عقود. ويعيش في أفريقيا قرابة ٧٠% من البالغين و٨٠% من الأطفال المصابين بهذا الفيروس. وفي عام ٢٠٠٤، توفي قرابة ٢٣ مليون أفريقي بهذا الفيروس وأصيب ١٣ مليون بالعدوى، وهكذا بلغ العدد الكلي للمصابين بالفيروس في أفريقيا أكثر من ٢٥ مليون شخص (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٤).

وينبغي لاتفاق أفرا، كمنظمة قارية، أن يطلق الإجراءات التالية ويشجع عليها:

○ تعليم وتدريب الموارد البشرية في مجال التقنيات النووية؛

○ توفير المعدات وضمان جودتها وصيانتها؛

○ تهيئة الدراسة وتبادل المعلومات ووضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات موحدة قياسياً؛

○ الاعتراف بالكفاءات والقدرات المحلية لضمان الحفاظ على الموظفين؛

○ وضع برامج وطنية وإقليمية.

كما ينبغي لاتفاق أفرا العمل على بناء شراكات عن طريق ما يلي:

○ تشجيع التعاون الأفريقي الثنائي كلما أمكن؛

- إرساء القواعد الازمة للاضطلاع بدراسات/أنشطة/بروتوكولات متعددة المحاور بين البلدان والمناطق؛
- زيادة حجم التعاون مع المؤسسات الإقليمية الأخرى خارج أفريقيا؛
- الاستفادة بشكل أفضل من الجهات الممولة المحتملة على الصعيد المحلي/الإقليمي/الدولي.

باء-٢- الأغذية والزراعة

يظل الأمن الغذائي أحد المعوقات الرئيسية التي تعرقل كثيراً من مبادرات التنمية في أفريقيا. وبلغ حجم الإنفاق السنوي على واردات الأغذية أكثر من ١٨ بليون دولار، وفي عام ٢٠٠٠، تلقت أفريقيا ٢٨ مليون طن من المساعدات الغذائية، بما يمثل ربع الإنتاج العالمي الكلي. وخلال العقد الماضي، تضاعف عدد من تلقوا مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء من ٢١ مليون شخص في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٤٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٥. وتمثل الأولوية الأساسية في ضمان الحصول على غذاء كافٍ وسلامي ومغذي. بيد أنه يلزم تبني استراتيجية جديدة لمعالجة الأسباب الجذرية وراء انعدام الأمن الغذائي. وتعزى مؤشرات الزيادة في إنتاج الغذاء على نحو ما لوحظ في القارة مؤخراً إلى زيادة الرقعة الزراعية أكثر مما ترجع إلى تكثيف الزراعة.

وسيعزز اتفاق أفراء استخدام التقنيات النووية لزيادة إنتاج الغذاء. فمثل هذه التقنيات يمكنها زيادة إنتاج الغذاء دون الحاجة إلى موارد إضافية من الأراضي.

باء-٢-١- الإنتاج الحيواني

سوف يشجع اتفاق أفراء على استخدام مجموعة متكاملة من التكنولوجيات تشمل الإمداد الاصطناعي وقياس هرمون الجسرون باستخدام القياس المناعي الإشعاعي لتشخيص عدم الحمل؛ وإجراء مسح بالموجات فوق الصوتية لتشخيص وعلاج العقم والاضطرابات التناسلية؛ وتحديد المواصفات الأيضية والمعدنية لتقويم الكفاية التغذوية؛ ووضع استراتيجيات لمكمّلات التغذية بغرض التغلب على حالات عدم الكفاية.

باء-٢-٢- الصحة الحيوانية

سيعزز اتفاق أفراء الوقاية من الأمراض عبر تحسين خدمات المختبرات وخدمات إنتاج اللقاحات والخدمات الإرشادية. وتعد الاختبارات التشخيصية للأغراض الميدانية والرقابية هي حجر الزاوية الذي تحدّد على أساسه القرارات المتعلقة باحتياجات التقييم. وتوجد تقنيات ذات صلة بالمجال النووي، وهي مستخدمة على نطاق واسع في المختبرات البيطرية، لكنها غير مستخدمة ميدانياً بعد. وتتميز التقنيات النظيرية في مجال التناسل والتغذية بحساسيتها الفائقة، لكنها تتطلب بنية أساسية من المختبرات الازمة لأداء العمل المطلوب.

كما سيعزز اتفاق أفراء التدريب ونقل التكنولوجيا للارتفاع بالقدرة التشخيصية بما يتاح تخطيط التدخلات الاستراتيجية وتنفيذها.

باء-٣-٢- إنتاج المحاصيل

أصبح الطفر المستحدث إشعاعياً أداة رئيسية لتحديد العلاقات الترابطية المرغوبة بين التسلسل الوراثي والوظائف والخواص الزراعية، ومن ثم رسم الخرائط الترابطية للطبقات العالية التشعب على النحو المطلوب لعملية الانتقاء بمساعدة الواسمات. وإضافة إلى ذلك، سوف تُستخدم التقنيات الجزيئية في توليد بصمات البروتوبلازم الجرثومي المؤود بالطفرة الوراثية، بما يرسّي الأساس اللازم لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وسيعزز اتفاق أفراء استخدام بعض التقنيات والأدوات النووية المسروقة أدناه لتحسين إنتاج المحاصيل.

- تشعيّع البذور وخدمات قياس خلايا التدفق؛
- توفير خدمة رفع بصمات الحمض النووي. لغرض تحديد خصائص البروتوبلازم الجرثومي النباتي المؤود بالطفرة الوراثية؛
- وضع منهجيات ومبادئ توجيهية (شاملة الاختبارات التجريبية والعروض الإيضاحية)؛
- تطوير أدوات جزيئية وتحريير المبادئ التوجيهية والبروتوكولات ذات الصلة بغية تحديد خصائص البروتوبلازم الجرثومي المؤود بالطفرة الوراثية ذي الإنتاجية العالية، استناداً إلى تكنولوجيا المصفوفات الدقيقة، بحيث يمكن نقلها إلى مختبرات الدول الأعضاء؛
- توافر قاعدة بيانات معنية بالسلالات الطافرة، لجمع وتصنيف المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الموارد الوراثية لطافرات المحاصيل؛
- إصدار كتيب مستوفى بشأن تحديد خصائص البروتوبلازم الجرثومي المؤود بالطفرة الوراثية باستخدام الواسمات الجزيئية، يشمل الإحصاءات الحيوية والمعلومات البيولوجية والتقنيات العالية الإنتاجية مثل المصفوفات الدقيقة والحرث.
- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال البيولوجيا الجزيئية والأساليب القائمة على أنابيب الاختبار فيما يخص حث وانتقاء وتحديد خصائص طافرات المحاصيل، عن طريق تهيئة التدريب على تقنيات الطفرات المستحدثة والتقنيات القائمة على أنابيب الاختبار والتقنيات الجزيئية.

باء-٤-٢- خصوبة التربة وإدارة الموارد المائية

إن الانخفاض المتواصل في خصوبة التربة وتأكلها المستمر في ظل نظم زراعة المحاصيل هما من الأسباب الجوهرية لتراجع نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء. وتعُد التقنيات النووية مثالية لأغراض رصد امتصاص النباتات لمياه الري والفاقد التي تحدث عبر التبخر أو الصرف العميق؛ والتحديد الكمي لكفاءة التنrogجين المستخدم في ظل مختلف نظم الري وزراعة المحاصيل عبر استخدام أسمدة موسومة (التنروجين-١٥).

وسيعزز اتفاق أفراد التعاون التقني من أجل الاستفادة من هذه التقنيات وتحسينها في المنطقة.

باء-٤-٥- مكافحة الحشرات والآفات

يمكن استخدام تقنية الحشرة العقيمة، متى كانت جزءاً من نهج يستند إلى الإدارة المتكاملة للآفات الشاملة للمنطقة، بغرض كبح الحشرات واحتواها وأو استئصالها. كما يمكن استخدام النهج المذكور في إقامة مناطق خالية من الآفات ومناطق يقل فيها معدل انتشار الآفات، بما يوفر خيارات أفضل لمعالجة معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والعوائق التقنية التي تواجه التجارة وغير ذلك من القضايا الصحية النباتية التي تعطيها منظمة التجارة العالمية.

وسيعزز اتفاق أفراد التعاون التقني من أجل الاستفادة بالتقنيات التي تدعمها الوكالة بغرض مكافحة الحشرات والآفات. وتشمل هذه التقنيات ما يلي:

- تطوير ونقل تكنولوجيا الفصل الجنسي الوراثي فيما يخص ذباب الفاكهة المتوسطية (تستخدم حالياً في جنوب أفريقيا وتونس ويجري الاستعداد لاستخدامها في المغرب)، فضلاً عن استخدام بروتوكولات بشأن التخزين والشحن لمسافات طويلة، وتكنولوجيات للوسم الجزيئي، باستخدام بادئات تفاعل البوليميراز السلسلية المختصة تحديداً بالحمض النووي الجينومي أو الميتوكوندري؛

- القيام، كجزء من تقنية الحشرة العقيمة، بتطوير ونقل نظم الفصل الجنسي الخارجي باستخدام الرصد الطيفي بالموجات دون الحمراء تقريباً؛ فضلاً عن استخدام نظم تغذية وحفظ شبه آلية للأعشية؛ واستخدام أسلوب التفاعل البوليميري المتسلسل غير المترافق لأغراض كشف الفيروس المسؤول لتضخم الغدة اللعابية وبدائل لمعالجة الدم فيما يخص ذباب تسي؛

- تطوير مجموعة برامج تقنية الحشرة العقيمة الخاصة ببعوضة الأنوفيليس الناقلة للمalaria *Anopheles arabiensis*

- تطبيق التكنولوجيات الداعمة والجوهيرية لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة بكفاءة من أجل معالجة مشكلة ذباب تسي وداء المثقبيات وتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للآفات الشاملة للمنطقة.

باء٤-٦-٢- سلامة الأغذية

إن التوجهات الحديثة في مجال معالجة وتوزيع وتحضير الأغذية في سياق الإنتاج العالمي تقتضي تناول قضايا سلامة الأغذية على مدار كامل السلسلة الغذائية – بدءاً من الإنتاج وحتى الاستهلاك. ولذا فإن دور مختبر التحاليل في تطبيق ممارسات إنتاجية جيدة على مدار السلسلة الغذائية بات ضرورياً، مقابل الممارسة الأكثر نزوعاً إلى التقليدية وهي اختبار المنتجات في المرحلة النهائية. ويطلب ذلك تدعيمها لضمان سلامة الأغذية وتقليل المخاطر الناشئة عن التلوث الكيميائي والميكروبيولوجي عند منبعها. وتنطوي هذه الأنشطة على استحداث أساليب وإجراءات تحليلية تمكّن الدول الأعضاء من تقييم أثر تطبيق ممارسات إنتاجية جيدة، بما يشمل تحديد واستخدام مؤشرات بيئية ذات صلة بالمياه والتربة. وللمعاونة على تلبية هذه الاحتياجات، تم وضع بروتوكولات تنظم استخدام المركبات الموسومة إشعاعياً لجعل الخطوات المختلفة أقرب ما تكون إلى الكمال، وتقدير مدى عدم الدقة في القياس، وذلك في غضون تطوير التقنيات التحليلية المستخدمة في البرامج الرقابية لتحليل بقايا مبيدات الآفات وغيرها من الملوثات الموجودة في العينات المأخوذة من الأغذية ومن البيئة.

وتحمة أولويات إقليمية محددة يمكن أن يتناولها اتفاق أفراؤا من بينها ما يلي:

- وضع قواعد ومعايير ومبادئ توجيهية بشكل مفهوم بغرض مواهمتها واستخدامها على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي؛
- إتاحة التخطيط في المرحلة التمهيدية للمشاريع وتهيئة الدعم التقني اللازم لها، فضلاً عن وضع نهج متكاملة للرصد تغذى المنتجين والقائمين على اتخاذ القرارات بالنتائج المحققة؛
- الاستفادة من تسارع وتيرة بناء القدرات (الدورات التعليمية الإلكترونية والتدريب العملي وتوفير الإرشادات على يد متخصصين) من أجل تذليل عوائق التنمية وتسهيل المشاركة الفعالة في اللجان المختصة التابعة لهيئة الدستور الغذائي وغيرها من المحافل المختصة بوضع المعايير الدولية ذات الصلة؛
- تعزيز الجهود المشتركة في مجال بناء القدرات ووضع المعايير الدولية؛
- تقاسم المعلومات، ورصد تلوث الأغذية، بما يشمل إنشاء مختبرات مرجعية إقليمية معتمدة دولياً؛
- تسهيل الربط الفعال والتعاون والتآزر والتنسيق فيما بين الوكالات المختصة بسلامة الأغذية.

باء٤-٣- الموارد المائية

تواجه أفريقيا تحديات خطيرة تتعلق بأمن المياه على الرغم من ارتفاع مستويات سقوط مياه الأمطار، على نحو متباين؛ مما يؤدي إلى حدوث فيضانات وحالات جفاف في أنحاء مختلفة وأوقات مختلفة من السنة. وفي الوقت الراهن يبلغ متوسط سعة الخزن في القارة قرابة ٢٠٠ متر مكعب/شخص/سنة في حين يصل هذا الرقم في أمريكا الشمالية إلى قرابة ٩٦١٥ مترًا مكعبًا/شخص/سنة. ومع ذلك فإن بوسع أفريقيا أن تزيد من سعة خزنها

للمياه عن طريق تسخير مياه الفيضانات الفائضة والضارة بحيث تستخدم أثناء ظروف الجفاف المناوئة. وفي أفريقيا يفتقر قرابة ٣٠٠ مليون شخص إلى القدرة على الحصول على إمدادات مائية وافية، وتشير التقديرات إلى أن ٣١٣ مليون شخص يفتقرن إلى القدرة على الحصول على خدمات وافية تتعلق بالنظافة الصحية. إن انخفاض القدرة على الحصول على خدمات النظافة العامة وإمدادات المياه هو السبب الجذري في الأمراض الكثيرة التي تصيب أفريقيا. أضف إلى ذلك أن المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وبالملاريا، الذين كثيراً ما يكونون ضحايا لأمراض لا مناعية ، يتأثرون هم أيضاً بهذه الأوضاع. وتفيد التقديرات بأنه ما لم يكن هناك تدخل جاد فإن عدد الذين يفتقرن إلى قدر واف من إمدادات المياه وخدمات النظافة الصحية يمكن أن يتضاعف بحلول التاريخ الذي تتواхـه الأهداف الإنـمـائية للألفـية، وهو عام ٢٠١٥ ، إذا استمر الأخـذ بنـهج "بقاء الأوضاع على ما هي عليه".

ومن المتطلبات الرئيسية للتدخلات الفعالة فيما يخص إدارة الموارد المائية المستدامة في المجالات ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين تحسين أسس المعارف الهيدرولوجية التي تستند إليها عملية اتخاذ القرارات. وتعد التقنيات النظرية والتقييمات النووية المتصلة بها أدوات فعالة وفردية في مجال الحصول على معلومات هيدرولوجية تشمل طائفة عريضة من قضايا إدارة الموارد المائية. وتساعد التقنيات النظرية بصفة خاصة على تحديد مدى كفاية الإمدادات المائية، وعلى وضع استراتيجيات تكفل إدارة الموارد على النحو الأمثل من خلال المعاونة على تحسين فهم العلاقات بين تجدد المجتمعات المائية وتصريفها، وكيفية عمل الدورة الهيدرولوجية وإمكانية التأثير فيها بفعل تغير المناخ الطبيعي وتفاوته وتزايد استخدام الإمدادات المائية المحدودة على نطاق العالم.

ومن المقترن لدوره مشاريع ٢٠١٣ - ٢٠٠٨ تنفيذ تدخلات أفراء إقليمية التالية:

باء٤-٣- بناء القدرات

يتمثل الهدف الرئيسي في تطوير قدرات أفريقيا واكتفائها بذاتها فيما يخص التصدي للمشاكل العملية المتعلقة بإدارة الموارد المائية، وذلك باستخدام الأساليب الهيدرولوجية النظرية. وينبغي أن ينصب التركيز على إنشاء ما لا يقل عن مركزي امتياز إقليميين مختصين بتطبيقات الهيدرولوجيا النظرية؛ وذلك من أجل تعزيز أنشطة تدريب شباب المهنيين المتخصصين في مجال "المياه" ومساعدة الدول الأعضاء على إنشاء مختبرات تتولى إجراء القياسات النظرية.

باء٤-٢- التقييم المتكامل للموارد المائية

ينبغي أن توجه الجهود، المبذولة من أجل دعم إدارة الموارد المائية في مستجمعات المياه الأفريقية العابرة للحدود، صوب استحداث أنشطة تعاونية ترمي إلى تحسين فهم كيفية عمل الدورة المائية في عدد لا يقل عن حوضين مختارين من الأحواض العابرة للحدود، مثل حوض بحيرة تشاد وحوض نهر زامبيزي. وستتمثل أهم الأنشطة في رصد وجمع وتقدير البيانات الذرية على نحو يخدم أغراض إدارة الموارد المائية. والهدف الإنـمـائي

المتوخى هو تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية القائمة، المختصة بالأنهار والبحيرات العابرة للحدود، على إدارة الموارد المائية على نحو أفضل استناداً إلى فهم أفضل لدور المياه داخل تلك الأحواض.

باء-٣-٣- الماء الجوفية وحماية النظام الإيكولوجي حماية ترابطية

قد تؤدي أنشطة استصلاح المستنقعات إلى إحداث خلل في ديناميات تدفق المياه الجوفية الضحلة. فقد تكون هناك مصادر مائية غير متعددة تتدفق داخل مستنقع اصطناعي على نحو قد يضر بجذور وظيفة المستنقع في الأجل الطويل. ويمكن لقياس النظائر التي تحدث طبيعياً في الغلاف الأرضي المائي أن يعطي مؤشراً بشأن أصل نظم تدفق مياه المستنقع الجوفية، ومسارات أو مكونات تدفق تلك النظم، وأوزانها أو أعمار بقائها. وقد لا توفر قياسات الضغط الهيدروليكي تفاصيل كافية بشأن اختلالات التدفقات الضحلة، لذا يمكن استكمال تلك التفاصيل بواسطة تحليل النظائر الموجودة في المياه المتداولة عبر المستنقع. ومن المقترن استعمال التقنيات النظرية والهيدروكيميائية من أجل تقييم مصادر التلوث الموجودة في حوض مياه جوفية ضحلة عابر للحدود؛ مثل نظام مستجمع المياه الطمية الخاص بحوض نهر السنغال.

ويكمن الهدف العام في الإسهام في المراقبة والوقاية فيما يخص ما ينجم عن تلوث المياه من آثار صحية سلبية ومن تدهور بيئي والتوصل إلى فهم أفضل للعوامل التي تسهم في توزيع ثالث أكسيد التتروجين داخل المياه الجوفية والكشف عن مصادره المحتملة.

باء-٤- استخدام التقنيات النظرية في إدارة المستجمعات المائية المشتركة في أفريقيا

أحد التحديات الرئيسية في أفريقيا يتمثل في إرساء إطار يكفل إدارة واستخدام المستجمعات المائية المشتركة على نحو مستدام. وسيرمي هذا البرنامج إلى استخدام التقنيات النظرية من أجل توسيع وتجميع المعرفة والبيانات التقنية والعلمية المتعلقة بنظم مستجمعات مائية مختارة ووضع خطة لإدارة المياه الجوفية استناداً إلى شبكة رصد للمستجمع المائي المعنى.

وسيكمن الهدف النهائي في تعزيز قدرة أفريقيا على تحسين إدارة المستجمعات المائية المشتركة استناداً إلى فهم أفضل لخواص تلك النظم.

باء-٥- استخدام التكنولوجيا النووية في إنتاج مياه الشرب

سيعمل اتفاق أفرا على ترويج استخدام الأساليب النظرية في تحديد معدلات تجدد نظم جمع المياه وحالات تسرب وتبخر المياه خارج هذه النظم أو داخليها. وسيساهم ذلك في وقاية الناس من مخاطر الفيضانات والجفاف، خاصة هؤلاء الذين يعيشون في مناطق عرضة للنزاعات وفي مناطق قاحلة أو شبه قاحلة، عن طريق تأمين إمدادهم بمياه مجعة تستعمل في أغراض زراعية ومنزلية.

باء-٣- أمان واستدامة السدود

يشكل هذا البرنامج استمراً للجهود المبذولة حالياً في مجال أمان السدود وأمن السدود. وتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تمكين الفرق الوطنية المنتمية إلى الدول الأعضاء في اتفاق أفرا من استعمال التقنيات النظرية والاقناعية في التنبؤ بحالات التسرب من السدود والخزانات والكشف عنها ورصدها وتداركها؛ وذلك عبر توفير التدريب والمعدات الضرورية وتوعية متذوي القرارات وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- استحداث، ومواصلة استيفاء، قاعدة بيانات عن السدود والخزانات الاصطناعية التي تعاني من مشكلة التسرب في البلدان الأعضاء في أفرا، وتجميع بيانات رئيسية عن كل حالة من الحالات؛
- نشر المعلومات وزيادة الوعي لدى وكالات تنمية الموارد المائية في البلدان الأعضاء في أفرا بشأن استخدام التقنيات النظرية والاقناعية أثناء مرحلة استقصاء موقع مشاريع الخزانات وتصميم تلك المشاريع.

باء-٤- تربية الطاقة المستدامة

في المنطقة الأفريقية تؤدي محدودية الحصول على الخدمات التي توفرها الطاقة الحديثة إلى إعاقة الجهد الرامية إلى مكافحة الفقر. وكثيرة هي التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في أفريقيا؛ علماً بأن تلك التحديات تؤثر تأثيراً هائلاً على الأداء العام للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وتتضمن تلك التحديات الرئيسية التدني البالغ في قدرات التوليد والتحويل والنقل؛ وانخفاض معدلات الحصول على الطاقة الحديثة والإمداد بها، خاصة في المناطق الريفية؛ وضعف القدرات البشرية والمؤسسية خاصة ما يتعلق منها بقيادة قطاع الطاقة قيادةً رشيدةً؛ وقصور الأدوات الواافية التي تكفل تخطيط الطاقة ووضع سياساتها على نحو فعال؛ وضعف أسس الطلب على الطاقة. وسيحتاج التغلب على تلك التحديات إلى الاضطلاع بأنشطة مكثفة ومنظمة في مجال الطاقة تتضمن تخطيط الطاقة من أجل تيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة عن علم وبينة.

أما الاعتماد المفرط على أنواع الوقود التقليدية، خاصة من جانب سكان الريف، فهو تحدٍ آخر يطرح نفسه على جبهة البيئة. وهو يحدث آثاراً صحية ضارة بالنساء والأطفال، ويتسبب في ظاهرة التصحر. والوضع في المناطق الحضرية ليس مشجعاً جداً، حيث يتفاقم، على مر الزمن، التلوث الناجم عن أسطول وسائل نقل يعاني من تدهور خدمات صيانته وعن أوضاع معيشية غير آدمية تسود المناطق العشوائية. إن توفير أنواع وقود حديثة وأنظف لسكن المناطق، وكذلك سكان المناطق الحضرية، سيساعد بقدر ملحوظ على تحسين أوضاعهم المعيشية.

فهناك مشكلة تتمثل في ارتفاع مقدار الاعتماد على مصادر الطاقة الحيوية التقليدية لأغراض الطهي من جانب شريحة كبيرة من السكان في أفريقيا. فحرق الحطب والفحm غير فعال، ويمكن أن يسهم في ظاهرة التصحر. إن استخدام الحطب وإنتاج الفحم يؤديان إلى انبعاث غازات ضارة ذات تأثيرات صحية ضخمة على المستخدمين، خاصة النساء والأطفال.

إن تطوير قطاع طاقة تنافسي يتطلب توافر أعداد غفيرة من الموظفين ذوي المهارات الرفيعة في مجالات متخصصة كثيرة، لا سيما مجال تخطيط ونذرجة الطاقة. وصحيح أنه توجد بعض المهارات لكن بكميات لا تكفي لتلبية الطلب. ومن الشواغل الملحة تحسين المهارات من أجل الارتقاء بالموارد البشرية إلى مستواها الأمثل وتقوية المؤسسات بحيث تقدر على المنافسة دولياً؛ وإن يكن الإبقاء على القدرات البشرية ما زال مشكلة مطروحة.

وصحيف أنه توجد في أفريقيا عدة مراافق قوى متراقبة لكن إيجاد المزيد منها سيؤدي إلى تحسين استقرار وعولية الشبكة بفضل تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة.

ومع تسامي حجم الطلب على الطاقة ستكون لهيكل نظم الإمداد اللاحقة عوائق بيئية على الصعيد الإقليمي والعالمي. وتقتضي التهديدات التي يمثلها تغير المناخ إجراءات جماعية تتزدّرها جميع الأمم، بما فيها البلدان الأفريقية. وتزداد أهمية القوى النووية باعتبارها وسيلة تكفل التخفيف من حدة تغير المناخ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وسيعمل اتفاق أفراء على تعزيز التعاون التقني في المجالات التالية:

باء-٤- تخطيط الطاقة

إن أوجه التشابه في مشاكل الطاقة داخل المنطقة وال الحاجة إلى تعاون بلدانها تدعى إلى المضي في مضاعفة الجهود التعاونية الإقليمية الرامية إلى النهوض بالقدرات المتعلقة بتخطيط الطاقة بحيث يتسعى تناول جميع قضايا الطاقة المشار إليها آنفًا. إن اتفاق أفراء الحكومي الدولي يرسى إطاراً ملائماً لمثل هذا المسعى. فبموجب ترتيبات أفراء تعاونت وتعاضدت البلدان الأفريقية بنجاح في ميدان علمية وتقنية شتى. ومن شأن اتفاق أفراء أن يكون من أجدى الآليات الكفيلة بتعزيز التعاضد الإقليمي في مجال تخطيط الطاقة بفضل انتفاعه من أدوات تخطيط الطاقة التي وضعتها الوكالة. وسترسى الجهد الإقليمية روابط متينة في كل أنحاء المنطقة فيما يخص تخطيط خيارات الطاقة ووضع استراتيجيات بشأنها.

إلا أن التفاوت الواسع في مراحل التنمية التي قطعتها بلدان أفراء في مجال تخطيط الطاقة يقتضي اتباع نهج متأن بشأن تصميم الآلية والإطار اللذين سيفلان لجميع البلدان الأفريقية أن تستفيد من التعاون الإقليمي. وقد ساعد تحليل الأنشطة الجارية والقيود والاحتياجات الخاصة على تحديد المجالات التالية التي تتسم بأن لها بعداً إقليمياً وبأنها تحظى باهتمام مشترك:

الحاجة إلى تقوية وإدامة القدرة المؤسسية المتعلقة بتخطيط الطاقة؛

○
سن تشريعات تكفل جمع ما يلزم من بيانات عن الطاقة وإجراء ما يلزم من إحصاءات؛

○

- توعية الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين بمنافع نمذجة الطاقة وأوجه القصور التي تشوبها؛
- زيادة القدرة على الحصول على معدات الطاقة وتحسين بناءها الأساسية وتعزيز أنشطة صيانتها؛
- تشجيع/دعم وصول الأفراد/الجماعات/المؤسسات إلى مرحلة الامتياز؛
- وضع وتنفيذ برامج تنمية للموارد البشرية في مجال تخطيط الطاقة؛
- تقوية أو اصر التعاضد على الصعيد الوطني فيما بين الهيئات العاملة في مجال الطاقة وأجهزة التنمية الوطنية؛
- تعزيز التعاون والتشبيك الإقليميين فيما يخص تخطيط الطاقة.

باء-٤- تنمية الموارد البشرية

إن لتنمية موارد بشرية ماهرة في مجال تخطيط الطاقة أهمية عظيمة. وقد استهل اتفاق أفرا فعلاً برنامجاً ناجحاً يرمي إلى الارتقاء بمهارات نمذجة الطاقة لدى مؤسسات الطاقة الأفريقية ذات الصلة. إلا أن هناك حاجة إلى ضمان أن تكون المهارات التي اكتسبها المختصون بالنمذجة مستخدمةً استخداماً كاملاً من جانب المخططين القطريين/الإقليميين.

وينبغي أن تتضمن خطط عمل مشاريع أفرا أنشطة يتولى منها أن تبني في كل بلد من البلدان فريقاً متعدد التخصصات يضم مخططين/اقتصاديين/مهندسين مدربين تدريباً جيداً في مجال الطاقة من أجل تغطية جميع جوانب تخطيط الطاقة. ومن أجل تمكين البلدان من تدريب عدد إضافي من الموظفين بالسرعة وفي التوقيت الملائمين لتلك البلدان فإنه يوصى، حيثما أمكن، بإعداد ونشر مواد تدريبية/تعليمية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مشروع من مشاريع أفرا، خاصة من أجل استخدام ما استحدثته الوكالة من برامج حاسوبية جاهزة وأدوات تخص الطاقة.

ومن أجل إدامة نمذجة الطاقة ورفع مهارات التخطيط في أفريقيا ينبغي أن يستعرض اتفاق أفرا الدورات التدريبية الراهنة وأن يستهل دورات أخرى تتناول اقتصاديات الطاقة ونمذجة الطاقة على صعيد خريجي الجامعات، وكذلك أن يأخذ زمام القيادة فيما يخص فتح الباب أمام إجراء مناقشات مع المؤسسات والبلدان ذات الصلة بشأن تخطيط الطاقة.

٤-٣- المراكز الإقليمية المسماة باع.

تؤدي المراكز الإقليمية المسماة، في إطار اتفاق أفرا، دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي في هذا الصدد إنشاء ما لا يقل عن مركز واحد من هذه المراكز، معنى بمجال تخطيط الطاقة، يخص البلدان الناطقة بالفرنسية ومركز آخر يخص البلدان الناطقة بالإنكليزية.

٤-٤- بناء الشراكات باع.

ينبغي الاستمرار في إيلاء عناية خاصة لمسألة بناء شراكات وشبكات في مجال تخطيط الطاقة بهدف تدعيم القدرات الوطنية والإقليمية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي. ونظراً للتفاوت الشديد في مراحل التنمية التي قطعتها البلدان الأفريقية في هذا المجال، وهو ما يفسح الفرصة أمام تبادل الخبرات والمعلومات وتقاسم الخبرات، فإن برامج أفرا ينبغي أن تتضمن أنشطة موجهة نحو تقوية التشبيك الإقليمي وتيسير وتعزيز الروابط مع شركاء محتملين؛ مثل "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" ومنظمة "اليونيدو"، و"اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة"، و"لجنة الطاقة الأفريقية". أضاف إلى ذلك أنه لما كانت هناك عدة منظمات إقليمية ("المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، "ومجتمع القوى الكهربائية في شرق أفريقيا وغربها ووسطها وجنوبها"، و"المجموعة الإنمائية الأفريقية الجنوبية"، واللجنة المغربية للطاقة الكهربائية، وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية) تضطلع بأنشطة تدريبية منتظمة في مجال تخطيط الطاقة وربط شبكات الكهرباء بعضها ببعض فإنه ينبغي إجراء تنسيق مع تلك المنظمات؛ كما ينبغي، حيثما أمكن، الاضطلاع بأنشطة تدريبية مشتركة من أجل تعظيم الموارد وزيادة الفعالية.

وينبغي أن يتعاون اتفاق أفرا مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية - مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدارة الأمم المتحدة للإحصاءات ، وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية - وغيرها من المنظمات الدولية من أجل جمع واستيفاء قواعد بيانات عن الطاقة في البلدان الأفريقية. وهذا يشمل تصميم وإجراء استقصاءات واستحداث واستيفاء قواعد بيانات. ويلزم بوجه خاص إجراء استقصاء مستفيض لمصادر الطاقة المتعددة وتكليف استغلالها.

وينبغي إجراء دراسات بشأن الطاقة على الصعيد دون الإقليمي عن طريق قيام المؤسسات المختصة بتحقيق التكامل بين الدراسات الوطنية.

باء-٤-٥ برامح القوى النووية^١

صحيح أن هناك مفاعل قوى نووية واحداً فقط يعمل في المنطقة إلا أن هناك عشرة مفاعلات بحثية مقامة في ثمانية بلدان داخل المنطقة. وقد فتح تزايده الطلب على الكهرباء ومياه الشرب في المنطقة الآفاق أمام الدول الأعضاء من أجل إنشاء وتشغيل محطات قوى نووية. ومن أجل هذه الغاية سيقوم اتفاق أفراداً بما يلي:

- السعي مع الدول الأعضاء ولجنة الطاقة الأفريقية إلى تنمية الكفاءات والبنية الأساسية اللازمة لبلوغ المعالم المحددة بشأن تفزيذ توليد الكهرباء النووية، وفقاً لإعلان الجزائر؛
- وتشجيع الدول الأعضاء على الامتثال للمتطلبات الدولية المتعلقة ببرامج القوى النووية السلمية؛
- وتشجيع الدول الأعضاء على تطوير تشريعاتها الوطنية وبنهاها الأساسية الرقابية المتعلقة بالأمان الإشعاعي والتصرف في النفايات، بما في ذلك أمان البيئة؛
- وتعزيز الارتقاء بالبرامج الإقليمية المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات؛
- وتعزيز تبادل المعلومات فيما بين الهيئات الرقابية داخل المنطقة.

باء-٥-١ التطبيقات الصناعية

تُقسم التطبيقات الصناعية التي تستخدم تقنيات نووية وإشعاعية إلى أربع فئات على النحو التالي:

باء-٥-١-١ المعالجة الإشعاعية

سيعمل اتفاق أفراداً على ترويج التعاون الإقليمي من أجل ما يلي:

-
- تتضمن منشورات الوكالة ذات الصلة ما يلي:
 - مشروع إدارة أولى محطات القوى النووية (Managing the First Nuclear Power Plant Project). العدد ١٥٥٥ من منشورات الوكالة التقنية، أيار/مايو ٢٠٠٧؛
 - البنية التحتية الأساسية لمشاريع محطات القوى النووية (Basic Infrastructure for a nuclear power plant project). العدد ١٥١٣ من منشورات الوكالة التقنية، حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
 - إدارة المخاطر الناجمة عن فقدان المعرف في المنظمات الصناعية النووية (Risk management of knowledge i n nuclear industry organisationsloss) منشور الوكالة الصادر في عام ٢٠٠٦؛
 - إدارة المعرف فيما يخص المنظمات الصناعية النووية العاملة (Knowledge Management for Nuclear Industry Operating Organisations). العدد ١٥١٠ من منشورات الوكالة التقنية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛
 - تقييم كفاءة العاملين في مجال الصناعة النووية (Competence Assessments for Nuclear Industry personnel) منشور الوكالة الصادر في عام ٢٠٠٦؛

- إجراء وتنوير بحوث تطويرية بالإضافة إلى تطبيقات ملموسة تخص التكنولوجيا الإشعاعية في إطار دراسات بيئية ومعالجة مواد مختارة لأغراض التطبيقات الزراعية وتطبيقات الرعاية الصحية والتطبيقات الصناعية؛
- إصدار وإنفاذ الإطار التشريعي في كل من الدول الأعضاء في اتفاق أفراء بشأن المعالجة والتطبيقات الإشعاعية في مختلف برامج التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛
- تقوية الالتزام الحكومي وكذلك الاستعداد لدى القطاعين العام والخاص بشأن حفز تطبيقات التكنولوجيا الإشعاعية وجعلها في متناول الجمهور. ومن شأن هذا النهج أن يزيد إلى حد كبير من احتمالات توليد دخل إضافي، والاعتماد على الذات، وضمان عنصر الاستدامة؛
- ضمان الاعتراف المستمر بضرورة الارتقاء إلى مستوى المعايير الدولية ذات الصلة بعمليات وضع نظام راسخ لإدارة الجودة، وإجراءات لمراقبة الجودة، بالإضافة إلى برنامج لتوكيد الجودة؛
- تحسين برامج الموارد البشرية (مثل برامج الاستبقاء والإحلال) الخاصة بالعاملين المتمرسين والمدرّبين. ويمكن بلوغ هذا الهدف الرئيسي من خلال نقل التكنولوجيا الإشعاعية من الدول الأعضاء في اتفاق أفراء المتقدمة في مجال العلوم والتطبيقات النووية؛
- تجسيد مشاريع المعالجة الإشعاعية في صلب أهداف التنمية الوطنية الأفريقية وذلك في إطار إقليمي يمكن أن يعمل على توجيه ما يُبذل من جهود إقليمية في مجال العلوم النووية وتطبيقاتها بما يفيد التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

باء-٥- استخدام النظائر المشعة في العمل على حل المشاكل

سيعمل اتفاق أفراء على ترويج التعاون الإقليمي من أجل ما يلي:

- تعزيز خدمات تكنولوجيا النظائر المشعة على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال التعريف بأهميتها وإقامة شراكات وإجراء عمليات ربط شبكي بشأنها؛
- الارتقاء بالبنية الأساسية الوطنية لتكنولوجيات النظائر المشعة الصناعية؛
- تحقيق المستوى الأمثل للعمليات التقنية في الصناعات البتروكيميائية، ومعالجة ركاز المعادن، والصناعات الكيميائية؛ مثل الأسمنت والورق والسكر، إلخ؛
- تعظيم استخدام تكنولوجيات النظائر المشعة في رصد وتحسين كفاءة محطات معالجة النفايات المائية، وأليات استخراج النفط التي تُستخدم في حقول النفط؛
- تطوير القدرات الوطنية على القيام بتطبيقات نظم المراقبة النووية؛

- تيسير وتعزيز الأنشطة الإقليمية وأنشطة "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" في مجال تكنولوجيات النظائر المشعة؛
- بهدف تيسير الأمر على البلدان بحيث تتمكن من تدريب مزيد من العاملين حسبما تشاء من حيث سرعة الخطى والملاعمة، يُوصى بوضع ونشر مواد تدريبية/تعليمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مشاريع اتفاق أفرا، لا سيما فيما يخص تطبيقات تكنولوجيا النظائر المشعة التي تدعو إليها الحاجة الماسة مثل المسح باستخدام أشعة غاما والتاثر الخلفي للنيوترونات، وكشف حالات التسرب في مبادرات الحرارة وفي خطوط الأنابيب المدفونة، والقياسات المتعلقة بتوزيع زمن البقاء ومعدل التدفق، ونظم المراقبة النووية؛
- وفيما يخص الفترة ٢٠١٣-٢٠١١، ينبغيمواصلة بذل الجهد عن طريق تعزيز التقنيات القائمة بشكل راسخ فيما بين البلدان الأفريقية بالإضافة إلى استحداث تكنولوجيات جديدة في المنطقة الأفريقية من ضمنها ما يلي:

 - تحسين النوعية ومراقبة الجودة فيما يخص المنتجات المعدنية في الصناعات التعدينية الحاملة للفلزات في منطقة اتفاق أفرا وذلك من خلال تطبيق نظم التحليل النووي التي تستخدم إشعاعات نيوترونية-جيمية مختلطة على تلك المنتجات أثناء وجودها على جهاز الحزام الناقل وبعد انتقالها منه؛
 - التصوير المقطعي باستخدام أشعة غاما باعتباره تكنولوجيا متقدمة لمراقبة العمليات وتصورها. إن تقنية التصوير المقطعي باستخدام أشعة غاما في النظم المتعددة الأطوار هي أكثر تقنية واعدة تتيح إمكانية تصور بنية وحركة المادة الموجودة داخل عمود المعالجة الصناعية على نحو آني وبدون حدوث حالات انقطاع في العمليات.

- وتتمثل أهداف أخرى لا تقل أهمية عما ذكر أعلاه، فيما يلي:

 - استحداث واعتماد برامج حاسوبية جديدة لتطبيقات المقتفيات الإشعاعية وتطبيقات المصادر المختومة؛
 - اعتماد واستخدام مولدات النويدات المشعة لأغراض تكنولوجيا المقتفيات الإشعاعية الصناعية؛
 - إنشاء "نظامي مراقبة الجودة والاعتماد في مجال تطبيق النظائر المشعة في الصناعة" وفقاً لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وهو ٩٠٠١-٢٠٠٠ و ١٧٥٢٥؛
 - الاعتراف بالمراكم الإقليمية المختارة في مجال تكنولوجيا النظائر المشعة؛
 - إقامة شراكات وإجراء عمليات ربط شبكي بهدف توحيد القدرات الوطنية والإقليمية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي. وينبغي أن تتضمن خطط عمل المشاريع أنشطة يتم تصميمها على نحو ييسر ويعزز عمليات الربط الشبكي وإقامة صلات وصل. ويُوصى أيضاً بإجراء

اتصالات مع شركاء محتملين مثل "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (نيياد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) من أجل إقامة تعاون وشراكة؛

ترمي الاتصالات مع أصحاب المصلحة المعنيين القائمين في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:

نشر معلومات عن الإمكانيات الكامنة في تكنولوجيا النظائر المشعة في إطار العمل على حل المشاكل وتحقيق المستوى الأمثل للعمليات الصناعية؛ وقد تكون امكانية استخدام موقع اتفاق أفرا القائم على شبكة الويب والصفحات الرئيسية القطرية في الإنترن特 ذات أهمية في هذا الصدد.

على كل بلد أن ينظم حلقات دراسية وطنية يتم فيها إطلاع المستفيدين النهائيين المحتملين على المنافع العديدة التي يمكن استخلاصها من استخدام هذه التكنولوجيا.

ينبغي عقد المؤتمر الأفريقي المعنى باستخدام تكنولوجيا النظائر المشعة في الصناعة بالتزامن مع المجتمعات التي تُعنى بتنسيق المشاريع؛

استدامة المؤسسات النووية الوطنية: ثمة حاجة ملحة تقضي من الدول الأعضاء أن تضع خططاً استراتيجية وتسويقية كشرط أساسى للمشاركة في المشاريع. وتحسين القدرات الإدارية في الدول الأعضاء في اتفاق أفرا والتقيّد بالمبادئ التوجيهية والمؤشرات المتعلقة بتوليد الدخل بما أيضاً على قدر كبير من الأهمية.

باء-٣-٥- تقنيات الاختبار غير المتف

سيعمل اتفاق أفرا على ترويج التعاون الإقليمي من أجل ما يلي:

زيادة الاعتماد على الذات على المستوى الإقليمي في مجال الاختبار غير المتف وضمان استدامة تزايد القدرات؛

زيادة عدد المراكز الإقليمية المختارة من أجل تلبية احتياجات القارة؛

ضمان اعتراف اتفاق أفرا والوكالة معاً بأن الجمع بين تكنولوجيات الاختبار غير المتف وسائر التكنولوجيات المرتبطة بها من شأنه أن يساعد على تحقيق الهدف الذي يتولّه تحسين الاعتماد على الذات وعنصر الاستدامة على المستوى الإقليمي؛

تحسين التعاون من خلال العمل على تبادل تقديم الموارد الداعمة بين البلدان التي أحرزت تقدماً جيداً والبلدان التي أحرزت تقدماً أقل من ذلك؛

دعم الاتحاد الأفريقي للاختبار غير المتف باعتباره محفلاً يتيح تبادل التكنولوجيا من خلال عقد مؤتمرات منتظمة؛

توسيع القدرات التدريبية الإقليمية - في الحالات التي يتم فيها تحديد اهتمامات مشتركة - من خلال وضع مذكرة تفاهم. فعلى سبيل المثال، يُرجح إلى حد بعيد أن تشكل المراكز الإقليمية المختارة تحالفات مع المنظمات التي تعنى بالتدريب في عدّة بلدان أعضاء؛

مواكبة أحد التطورات المستجدة في مجال تكنولوجيا الاختبار غير المتفق: سوف تقضي إليه وmicكناة تقنيات الاختبار إلى حدوث زيادة كبيرة في تكاليف المعدّات. ويشكّل ذلك تحدياً للاستقلالية الإفريقية في مجال استخدام التكنولوجيا المذكورة، إلا أنه يمكن مجابهة هذا التحدّي عن طريق تقاسم أوجه الإنفاق والاستعمال فيما يخصّ المعدّات التي هي أكثر تكلفة وتطوراً.

جرى بوجه عام قصر اهتمام اتفاق أفراد بتكنولوجيات الاختبار غير المتفق على أساليب الاختبار المشتركة. ويتوالى بخطى سريعة تطوير هذه الأساليب من الناحيتين الإلكترونية والميكانيكية، وبخاصة في حالة العلاج الإشعاعي واختبار الموجات فوق الصوتية حيث أخذ التصوير الإشعاعي الرقمي الصناعي وفياس زمن انطلاق الحيوان يشكّلان تقنيتي اختبار معياريتن. ومن الضروري تناول هاتين التقنيتين الجديدين في إطار البرامج التدريبية الخاصة باتفاق أفراد. ومن الأساليب الأخرى الأكثر تخصّصاً التي ينبغي دراستها الانبعاثات تحت الحرارة والانبعاثات الصوتية.

باء-٤-٥- مفاعلات البحث

لدى مفاعلات البحث العاملة في المنطقة الأفريقية قدرات كامنة تمكّنها من القيام بتطبيقات على نطاق واسع في مجالات شتى. ومن أجل استخدام تلك المفاعلات استخداماً كاملاً، يلزم قيام تعاون إقليمي بشأن ما يلي:

اتّباع "المبادئ التوجيهية والمؤشرات الصادرة عن اتفاق أفراد بشأن تحقيق استدامة المؤسسات النووية الوطنية"؛

إجراء اختبارات كفاءة عن طريق اتباع إجراءات توكيد الجودة/مراقبة الجودة بما يفضي في نهاية المطاف إلى الحصول على الترخيص والاعتماد اللازمين للمختبرات ذات الصلة؛

وضع خطط استراتيجية/إدارة أعمال بالإضافة إلى خطط تسويقية لمعالجة المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية التي تمسّ الصحة والتغذية والزراعة والبيئة. وينبغي للبرنامج المتعلق بأوجه الاستخدام أن يركّز أيضاً على توليد الدخل؛

إرساء بنية أساسية رقابية نووية والتقيّد بمتطلبات معايير الأمان الأساسية. وينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بالتوقيع والتصديق على اتفاقيات الأمان والأمن الدولية. ومن شأن ذلك أن يضمن توافر الوقود بما يكفل تفادياً حدوث حالات انقطاع في العمليات؛

تطوير موارد بشرية ملائمة لتصميم وتشغيل واستخدام مرافق مفاعلات البحث والمرافق المرتبطة بها؛

- التأزّر مع الدول الأعضاء المجاورة سواء كانت لديها أو لم تكن لديها مفّاعلات بحوث بهدف ترويج استخدام تلك المفّاعلات؛
- استخدام طرائق "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" الخاصة بتبادل العلميين والطلاب بشأن الاضطلاع بأنشطة البحث التطويرية والأنشطة التعليمية في المراكز.

باء-٦- الأمان الإشعاعي وأمان النفايات

إن قطاع الأمان النووي والأمان الإشعاعي والأمن النووي ذو أهمية لدى جميع الدول الأعضاء في اتفاق أفرا. وهو يغطي ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية هي: (أ) الأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات^٢؛ (ب) وأمان المنشآت النووية؛ (ج) والأمن النووي.

ويمكن أن تتضمن الاستراتيجية الإقليمية لكل مجال من المجالات ما يلي:

باء-٦-١- البنية الأساسية الرقابية

- التشریعات على جميع الدول الأعضاء التي تعتمد استخدام مصادر تدرج في الفئتين^٣ ١ و ٢ في أي من التطبيقات أن يكون لديها تشريعات تقضي بتعزيز أمان وأمن تلك المصادر؛
- ينبغي أن تتأزّر الهيئات الرقابية في جميع الدول الأعضاء مع المنظمات المهنية في البلدان الخاصة بكل منها حتى يتتسّى ضمان ترخيص جميع الأنشطة التي تتضمن مصادر إشعاعية.

تزويد الهيئات الرقابية بالموظفين

- ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على استخدام المؤسّستين القائمتين المعنietين بالتدريب في مجال الوقاية من الإشعاعات (وهما في جنوب أفريقيا والمغرب).
- تُثثّ الدول الأعضاء على الاضطلاع ببرنامج لتدريب المدرّبين؛

^٢ يقترح اعتبار التأهّب للطوارئ قطاعاً قاماً بحدّ ذاته خارج مجال الأمان الإشعاعي.

^٣ وفقاً للوثيقة التقنية الصادرة عن الوكالة IAEA-TECDOC-١٣٤، المعروفة بتصنيف المصادر المشعة (٢٠٠٣)، تشمل المصادر التي تدرج في الفئة ١ ما يُستخدم منها في المولّدات الكهربائية الحرارية التي تعمل بالنظائر المشعة، والمُشعّعات، وأجهزة العلاج عن بعد. أما المصادر التي تدرج في الفئة ٢ فهي تشمل ما يُستخدم منها في التصوير باشعّة غاما للأغراض الصناعية والعلاج بالتشعّيع الداخلي باستخدام معدلات جرعات قوية/متّوسطة.

- تُحث الدول الأعضاء على ترخيص مراكز وطنية تُعنى بالتدريب في مجال الوقاية من الإشعاعات.

التعاون الإقليمي

- تشجع الهيئات الرقابية الوطنية على إنشاء محفل يتيح فرص التعاون في المنطقة؛
- ينبغي للمحفل الإقليمي للهيئات الرقابية أن يتعاون مع المنظمات المهنية الإقليمية التي تستخدم إشعاعات مؤينة؛
- ينبغي للمحفل الإقليمي للهيئات الرقابية أن يتعاون مع سائر المنظمات الإقليمية التي تُعنى بمحال الأمان (مثل الجمارك، الشرطة، الخ.).

تمويل الهيئات الرقابية

- ينبغي للمحفل الإقليمي للهيئات الرقابية، بالتزامن مع الاتحاد الأفريقي، أن يشجع الدول الأعضاء على دمج برنامج الأمان الإشعاعي في صلب عملية التخطيط الوطني، بهدف تعزيز عملية تمويل الهيئة الرقابية الوطنية المعنية.

توكيد الجودة

- ينبغي للمحفل الإقليمي للهيئات الرقابية أن ينشئ بعثات لاستعراضات النظراء داخل المنطقة من أجل تقييم وظائف الهيئات الرقابية في الدول الأعضاء في اتفاق أفرا.

باء-٦- خدمات الوقاية من الإشعاعات:

رصد التعرّض للإشعاعات المهنية

- ينبغي أن تتوافر لدى الدول الأعضاء الوسائل التي تكفل لها توفير هذه الخدمات؛
- ينبغي للدول الأعضاء أن توفر تدابير لرصد فرادي العاملين ممن يتعاملون مع الإشعاعات؛
- من أجل الحدّ من تعرّض السكان للإشعاعات على المستوى الإقليمي، ينبغي لاتفاق أفرا ترويج العمل على إجراء مقارنات دولية خاصة بالقياسات؛
- ينبغي لاتفاق أفرا تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام المرافق القائمة في الدول الأعضاء.

رصد التعرّض للإشعاعات في المجال الطبي

- ينبغي للهيئات المهنية الإقليمية في مجال الطب الإشعاعي الاستعانة بخدمات مصوّرين إشعاعيين مؤهّلين؛
- بالتأزر مع الرابطة الإقليمية للمصوّرين الإشعاعيين، ينبغي لاتفاق أفراء استخدام المرافق التدريبية القائمة الخاصة بالمصوّرين الإشعاعيين في المنطقة؛
- بالتأزر مع الرابطة الإقليمية للمصوّرين الإشعاعيين (فيما يخصّ جميع التطبيقات الطبية النووية)، ينبغي لاتفاق أفراء أن يروج إنشاء مدارس تدريبية إضافية خاصة بالمصوّرين الإشعاعيين؛
- بالتأزر مع الهيئات المهنية الإقليمية في مجالات الطب الإشعاعي التشخيصي والطب النووي والعلاج الإشعاعي، ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمل - مستخدماً محفل الوكالة - على ترويج الاعتراف المهني بالفيزيائيين الطبيين كمكون أساسي في مجال ممارسة العلاج الإشعاعي والطب النووي في المنطقة؛
- ينبغي لاتفاق أفراء، بالتأزر مع الرابطة المهنية الإقليمية لأخصائيي الطب الإشعاعي، أن يرتقي بتدريب أخصائيي الطب الإشعاعي في مجال الوقاية من الإشعاعات - ومن ينفذون إجراءات تنظير التالق - على الوقاية من الإشعاعات؛
- ينبغي لاتفاق أفراء، بالتأزر مع الرابطة المهنية الإقليمية للمصوّرين الإشعاعيين (فيما يخصّ جميع التطبيقات الطبية النووية)، أن يشجع الدول الأعضاء على اعتماد إجراءات توكييد الجودة/مراقبة الجودة الصادرة عن الوكالة بشأن الطب الإشعاعي التشخيصي والتدخلي والعلاج الإشعاعي؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يشجع على إنشاء مراكز معايرة خاصة بالعلاج الإشعاعي ويشجع على استخدام ما هو قائم من هذه المرافق في المنطقة.

رصد تعرّض الجمهور للإشعاعات

- ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمل على موافمة لوائح النقل الوطنية الخاصة بالمصادر المشعة في المنطقة حتى يتسمى الوفاء بالمعايير الدولية ذات الصلة؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يروج تبادل المعلومات في المنطقة فيما يتعلق بالملوثات الإشعاعية؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمل على موافمة الحدود المتعلقة بحالات التلوث، والجرعات، إلخ، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، مراعياً في ذلك مبدأ ALARA (ALARA) (بقاء التعرّض للإشعاعات عند أدنى حدّ معقول).

الطوارئ الإشعاعية

- ينبغي لاتفاق أفراء أن ينشئ فريقاً إقليمياً للتصدي للطوارئ؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يروج العمل على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في حالة وقوع أية طوارئ إشعاعية؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يشجع على تبادل الخبراء في حالة وقوع أي طارئ إشعاعي؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمّل، بالتزامن مع الدول الأعضاء، على تسمية مراكز طبية داخل المنطقة من أجل توفير ما يلزم من رعاية طبية في حالة وقوع طوارئ إشعاعية.

التصريف في النفايات المشعة

ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمل على موافقة السياسات واللوائح الوطنية بشأن التصرف في النفايات (بما في ذلك المصادر المختومة المستهلكة، والمواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية، ونفايات المواد المشعة الطبيعية المُعززة تكنولوجياً) حتى يتتسّى الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة؛

ينبغي لاتفاق أفراء أن ينشئ بعض المراكز التدريبية الإقليمية بشأن التصرف في النفايات المشعة.

باء-٣-٦- التأهّب والتصدي للطوارئ

- ينبغي لاتفاق أفراء أن ينشئ فريقاً إقليمياً للتأهّب والتصدي للطوارئ؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يشجع الدول الأعضاء التي ليست بعد أطرافاً في الاتفاقيتين المعنيتين بالتصدي للطوارئ وتقديم المساعدة أن ينضمما إلى هاتين الاتفاقيتين؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يروج العمل على تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في حالة وقوع طوارئ إشعاعية مستخدماً في ذلك الترتيبات الدولية القائمة؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يشجع على تبادل الخبراء في حالة وقوع طارئ إشعاعي مستخدماً في ذلك الترتيبات القائمة المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يشجع على موافقة ترتيبات التأهّب والتصدي للطوارئ في المنطقة؛
- ينبغي لاتفاق أفراء أن يعمّل، بالتزامن مع الدول الأعضاء، على ترويج التعليم والتدريب للعاملين المعنيين بالتأهّب والتصدي للطوارئ، مستخدماً في ذلك أيضاً النهج الخاص بتدريب المدربين.

باء-٦-٤- الأمن النووي

- ينبغي لاتفاق أفرا أن يصادق رسمياً على مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها؛
- ينبغي لاتفاق أفرا أن يعمل على وضع ومواءمة لوائح تتعلق بأمن المصادر الإشعاعية؛
- ينبغي لاتفاق أفرا أن يضع مبادئ توجيهية تتناول شحن الخردة المعدنية بأنواعها داخل المنطقة؛
- ينبغي لاتفاق أفرا أن يعزّز مستوى الوعي في أوساط المتصدرين في خطوط المواجهة الأمامية (مثل الجمارك، الشرطة، إلخ.).